العدد (1743) السنة السابعة - السبت (13) آذار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الإطـار القانـوني للانتخـاب.. وأثـره فـي الإرادة الشعبيـة

(٢-٢)

القاضي قاسم حسن العبودي

فرز اصوات الناخبين

الدوائر المتعددة

قد يجري تقسم اقليم الدولة الى عدد من الدوائر يماثل التقسيمات الادارية كالمحافظات والاقضية والنواحي أوالاقاليم، اذا كانت الدولة اتحادية كفرنسا في انتخابات الجمعية الوطنية، ومصر بالنسبة لانتخابات مجلس الشعب ، والولايات المتحدة الامريكية بالنسبة لانتخابات الكونكرس، والعراق بالنسبة لانتخابات مجلس النواب عام ٢٠٠٥ م حيث تم تقسيم العراق الى ثماني عشرة دائرة بعدد المحافظات ، واعتبار كل محافظة دائرة انتخابية ،وتوزيع ١٣٠ مقعداً على تلك الدوائر حسب نسبة الناخبين في كل منها..وفقاً لسجل الناخبين الذي جرت بموجبه انتخابات الجمعية الوطنية ٢٠٠٥.

وقد لعبت الانظمة السياسية دورا كبيرا في التلاعب بالتقسيمات وأحجام الدوائرة المتعددة خدمةً لأحزابها وآيديولجياتها وبغرض إبعاد المناوئين والمعارضين ، حيث استطاع جيري حاكم ولاية ماساشيوتس ١٨١٢ من تقسيم الولاية الى ٩ مناطق انتخابية كبيرة تضمن كل منطقة ٥ دوائر ، وساهم ذلك في فوز الحزب الجمهوري في ثماني مناطق من هذه التسعة، ونجح في إبعاد السود عن طريق تشتيت وإضعاف أصواتهم وفقاً لهذا التقسيم . ومنذ ذلك الوقت عرفت هذه الطريقة في الولايات المتحدة باسم (جيرماندر).

قد استُخدمت نفس الطريقة في فرنسا وفقاً لدستور عام ١٩٥٨ ، اذ تمّ تقسيم فرنسا الى دوائر لم تراع فيها كثافة السكان في انتخابات مجلس الشيوخ، وتقرّر للقرى تمثيل يفوق أهميتها العددية على حساب المدن الكبيرة التي كانت غالبية سكانها من العمال الذين يميل أغلبهم الى الاحزاب اليسارية المناهضة لحكومة ديغول، بعكس القرى التي يغلب عليها الاتجاه المحافظ .

وفي كينا عام ١٩٩٣ جرى تقسم الدوائر بشكل متفاوت باحجامها بين منطقة واخرى مما ساهم في فوز الحزب الوطني الافريقي الكيني على الرغم ان نسبة التصويت كانت متدنية جداً حيث لاتزيد عن ٣٠٪ .

وقد أدرك القضاء ضرورة مراعاة التوازن في عملية تقسيم الدوائر بشكل يعكس قيمتها العددية ، اذ قضت المحكمة الاتحادية العليا في الولايات المتحدة عام ١٩٦٤ بعدم دستورية اي تقسيم لاتراعى فيه المساواة في عدد السكان ضمن الدوائر الانتخابية . ولأهمية ذلك الموضوع وخطورته تضمنت بعض دساتير الدول مواد خاصة بتقسيمات الداوئر الانتخابية.

نظام الدوائر المتعددة في العراق

تنبهت التشريعات العراقية في وقت مبكر لأهمية هذه التقسيمات فقد نص قانون انتخاب مجلس (مبعوثان عثماني) والصادر عا م ١٩٠٨ على اعتبار كل لواء دائرة انتخابية ، وان عدد اعضاء هذا المجلس يكون باعتبار واحد لكل خمسين الف من ذكور التبعية العثمانية ، وتأثر بالقانون المذكور انتخاب مجلس النواب لسنة ١٩٢٤ واعتبر ان كل نائب يمثل عشرين الف من الذكور، ولم يتضمن قانون انتخابات المجلس الوطني رقم ٢٦ لسنة ١٩٩٥ ذكراً لتقسيمات الدوائر الانتخابية لاغراض انتخاب اعضاء المجلس الوطني وترك المسألة للهيئة العليا المشرفة على الانتخابات التي شكلها النظام، والتي قامت بتقسيم الدوائر وفق مايخدم مرشحي حزب البعث الحاكم.

وهناك جدل في الاوساط الشعبية والسياسية عن امكانية تقسيم العراق الى دوائر متعددة على مستويات أصغر من المحافظة كالقضاء والناحية مما يساعد في تبني نظام انتخابي اكثر مرونة.

وهناك عدة عقبات تحول دون امكانية هذا التقسيم في الوقت الحالي ، أهمها.

١. عدم وجود إحصاء سكاني دقيق.

٢. ان قاعدة بيانات البطاقة التموينة التي تم الاعتماد عليها وجرت بموجبها انتخابات الجمعية الوطنية وانتخابات مجلس النواب لاتعطي صورة دقيقة لتوزيعات السكان على الارض ، وانما تم تقسيم بياناتها باعتبار كل مركز تمويني ، ويتفاوت عدد مراكز التموين من قضاء الى آخر، اذ يبلغ أعلى عدد لمراكز التموين في قضاء الرصافة ٧٢ مركزاً بينما لايزيد في قضاء آخر عن مركز واحد أو اكثر لكل قضاء . هذا بالاضافة الى تداخل المنتفعين من البطاقة التموينة بين الاقضية والنواحي.

٣. ان قاعدة بيانات البطاقة التي تم الاعتماد عليها في إعـداد سجل الناخبين لانتخابات الجمعية الوطنية ومجلس النواب والاستفتاء على الدستور ، يتم توزيع المواطنين بموجبها على وكلاء المواد الغذائية ومراكز التموين ، وهناك صعوبات تحول دون اعادة توزيعها على الاقضية والنواحي في الوقت الحالي على الاقل ، وأهم تلك العقبات:

• ان آلية توزيع المواطنين وفقاً للبطاقة التموينة تم على اساس الكثافة السكانية وقرب وبعد الوكلاء والمواطنين عن مركز التموين وليس على اساس اداري (القضاء والناحية).

• توجد مشاكل في الحدود الادارية وتداخل لبعض الاقضية بين المحافظات فهناك مجموعة من الاقضية تقع واقعيا الآن ضمن ادارة محافظات غير محافظاتها الاصلية.

• هناك تداخل مابين الاقضية نفسها بحيث يوجد بعض وكلاء المواد الغذائية في قضاء معين ومنسبين الى مركز تموين في قضاء آخر .

• كما انه لاتوجد آلية لحصر ومعرفة أعداد هؤلاء بسب عدم امتلاك قاعدة بيانات لمثل هذه المعلومات.

• وتشكل مسألة النازحين والمهجرين مشكلة أخرى تضاف الى هذه المشاكل في حالة تبني قانون الانتخابات توجيه أصواتهم الى مناطق سكناهم الاصلية (التي نزحوا منها).

وفي كل الاحوال فإن المعوقات المذكورة أعلاه لا تتعلق بالجانب الفني لقدرة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بقدر تعلقها بوجود قرار سياسي للكتل السياسية يحتويه إطار قانوني لحل هذه المعوقات.

الأنظمة المختلطة (الاستفادة من مزايا اكثر من نظام واحد)

ان المجتمعات الراسخة في الديمقراطية تسعى حثيثاً لجعل النظام الانتخابي مستجيباً للإرادة الشعبية، وكاشفاً عنها بصورة فعلية ، مترجماً حجم أصوات الناخبين الى مقاعد.

بهذا الصدد تم ابتكار مجموعة من الانظمة عن طريق المزج بين اكثر من نظام انتخابي لتحقيق قدر اكبر من المرونة للناخب والمرشح، وعادةً ما يتم المزج بين أحد أنظمة الاغلبية (الفائز الأول) مع احدى عوائل التمثيل النسبي.

وهناك شكلان رئيسيان للنظم الانتخابية المختلطة؛ فعندما ترتبط نتائج الانتخاب لأحد النظامين بنتائج الانتخاب في النظام الآخر، يسمى النظام عندئذ بنظام العضوية المختلطة ، أما عندما ينفصل النظامان عن بعضهما البعض بشكل كلي ويعملان بشكل مستقل تماماً، حيث لايستند توزيع المقاعد في ظل أي منهما على ما يحدث في النظام الآخر يطلق على ذلك النظام اسم النظام الانتخابي المتوازي ،وعادةً ما يسهم أحد الانظمة في سد الخلل الحاصل في النظام الآخر().

وعلى سبيل المثال: لو فاز حزب ما بنسبة ٥٪ من اصوات الناخبين على المستوى الوطني من اصوات القائمة النسبية في الوقت الذي لم يحصل فيه على مقاعد من تلك المخصصة للانتخاب في الدوائر الانتخابية بموجب نظام الاغلبية النسبية (التعددية) فسيعطي ذلك الحزب ٥٪ من مقاعد الهيئة التشريعية، وهذا مثال على نظام العضوية المختلطة .

أما وفق نظام الانتخاب المتوازي فعادةً مايتم وفقاً لطريقتين :

الطريقة الاولى: إعطاء الناخب ورقة اقتراع واحدة يكتب فيها اسم واحد لمرشح المقعد في الدائرة واسم الحزب المفضل (اي القائمة).

والثانية: أن يعطى الناخب ورقتي اقتراع منفصلتين واحدة للمقعد والثانية للقائمة.

والأنظمة المختلطة هي الاشهر والاكثر استعمالاً في الدول الديمقراطية اليوم اذ يتم اتّباعه في كثير من الدول الاروبية (ايطاليا، البانيا، المانيا، هنكاريا) وفي بعض دول امريكا الجنوبية (كالمكسيك وفنزويلا) ، وفي آسيا في كوريا الجنوبية وفي الانتخابات الفلسطينية وفقاً لقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ ، حيث تم تقسيم المقاعد بنسبة ٥٠ ٪ وفقاً لنظام الداوئر و٥٠٪ وفقاً لنظام القائمة النسبية باعتبار الاراضي المحتلة دائرة واحدة.

أثـر النظام الانتخابي في التجربة الحزبية

أشرنا في مقدمة البحث الى تأثير النظام الانتخابي على الانظمة الحزبية، وأنه يقوم بدور كبير في صياغة هذه الانظمة في بلد ما، فقد ساهم نظام الاغلبية في تشكيل ثنائية حزبية في كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ، ففي كلا البلدين حزبان كبيران عادة مايكون أحدهما في السلطة والآخر في المعارضة، بينما أدى تبني نظام التمثيل النسبي والانتخابات غير المباشرة في زيادة عدد الكتل الحزبية المتواجدة في المجالس التمثيلية.

وأدى ذلك الى اتساع نطاق المشاركة في صنع القرار السياسي وإضعافه في ذات الوقت، حيث غالباً ما لا يتمكن حزب او كيان سياسي من تشكيل الحكومة بمفرده ، مما يضطر الى التحالف او الائتلاف مع حزب او احزاب اخرى رغم اختلافه معها في الأيدولجيا والمشروع السياسي مما ينعكس هذا الاختلاف على اداء الحكومات الناتجة عن هذا النظام .

وعادةً ماتنهار هذه الحكومات قبل مدة ولايتها وهو ماحدث أكثر من مرة في ايطاليا واسبانيا وتركيا، ويدعى الناخبون الى انتخابات مبكرة ، الا إن لهذه الدول مؤسسات عتيدة لاينعكس عليها بشكل كبير ضعف الاداء الحكومي ، كما ان الانتخابات غير المباشرة على خلاف الانتخابات المباشرة تفسح المجال أمام التحالفات السياسية المبنية على المساومة واقتسام المكاسب.

أثر النظام الانتخابي في شكل الدولة

و يمارس النظام الانتخابي ايضاً دورا كبيرا في اعادة صياغة شكل الدولة وفقاً لارادة النظام السياسي فيما اذا كان متجهاً نحو مزيد من السلطة والمركزية للحكومة الاتحادية او مزيد من تقاسم السلطة و نقلها الى الاقاليم او الولايات في ظل النظام الاتحادي، فقد أدى تبني نظام الاغلبية (الفائز الاول) في الولايات المتحدة الامريكية الى تعزيز سلطة الدولة والحكومة الاتحادية، ونجح الحزبان الكبيران الجمهوري والديمقراطي في استقطاب مختلف فئات وشرائح المجتمع الامريكي ، وفي نفس الوقت نجح في استقطاب المصالح الاقتصادية الكبيرة وأتاح ذلك الهيمنة على الرئاسة والكونكرس، وتعاقب الحزبان في إدارة البيت الابيض مما أدى الى احداث تحوّل في مجلس الشيوخ من تمثيل مناطقي الى تمثيل حزبي وطني بسبب التجربة الحزبية، فإن هذا المجلس عادةً ما تتمثل فيه الولايات بشكل متساو اذ يمثل كل ولاية في مجلس الشيوخ شخصان، لكن التجربة الحزبية أحالت ذلك التمثيل من تمثيل مناطقي الى تمثيل حزبي وطني، وانعكس ذلك بدوره على التشريعات الصادرة من الكونكرس والتي تبرز اتجاه الولايات المتحدة الامريكية الى مزيد من الاندماج والوحدة، وهو ما يحدث الى حد كبير في استراليا.

ان هذا النجاح الذي حققته التجربة الحزبية يكمن في إزالة الحساسية بين مكونات المجتمع الامريكي المختلفة فلم يعد مهماً لدى الفرد شكل الدولة سواءً كان بسيطاً أم مركباً.

وفي البرازيل يجري تقسيم الدولة الاتحادية الى عدد من الدوائر تماثل عدد الولايات باعتبار أن كل ولاية دائرة انتخابية ، لأغراض انتخاب أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ٥١٣ نائباً، وحسب الكثافة السكانية لكل ولاية . على أن ذلك التمثيل ينحصر بين حدّين؛ الحد الادنى ثمانية نواب ، والحد الاعلى سبعون نائباً.

إن عملية التحديد هذه جعلت ساوباولو الاكثر سكاناً والاكثر غنىً تخسر أربعين مقعداً ،كان يمكنها الحصول عليه لولم يحدد التمثيل بالطريقة التي ذكرناها ، بينما يعود هذا النظام بالنفع على الولايات الصغيرة قليلة السكان ويمنحها فرصة أكبر للإسهام والمشاركة في صنع القرار السياسي، والذي كان تحتكره ولاية ساوبالو في الفترة ما بين العامين ١٨٩٩-١٩٣٠ وهي الحقبة المعروفة بالجمهورية الاولى ، وان هذه الترتيبات تظهر قلق المشرّعين البرازيليين حيال هيمنة الحكومة المركزية وضرورة نقل بعض الصلاحيات والسلطات الى الولايات.

بينما يلاحظ أن تبنّي الاتحاد السويسري لنظام التمثيل النسبي قد ساهم في تواجد أربع احزاب سويسرية في الهيئة التشريعية هم كل من الحزب الاشتراكي السويسري والحزب الراديكالي الديمقراطي والحزب الديمقراطي المسيحي والاتحاد الديمقراطي الوسط ، ويتعاقب ممثلو الاحزاب الأربعة على رئاسة الحكومة المشكّلة من سبعة أشخاص سنويا.

إلا إن النظام الانتخابي وشكله لم يؤثر في نموذجين فيدراليين آخرين ، هما كندا وجنوب أفريقيا ، اذ ان نظام الفائز الاول لم يكرّس التجربة الحزبية في كندا ، كما ان نظام التمثيل النسبي لم يعزز التعددية الحزبية في جنوب افريقيا ، ويعزى ذلك – في رأيي – الى تشكيلة الهيئة التشريعية في كندا ، اذ ان المجلس الثاني(مجلس الشيوخ) في كندا لا يتم فيه اختيار الأعضاء عن طريق الانتخاب، وإنما يتم تعيينهم بواسطة السلطات التنفيذية في الولايات وهي أحرص ما تكون على تغليب الخصوصية المحلية على المصالح الوطنية للدولة الاتحادية.

أما في جنوب أفريقيا فقد شهدت نظاما دكتاتوريا عمل على تهميش غالبية الشعب من السود مما أحدث تحولاً كبيراً جعل هذه الاغلبية تتمحور بشكل كبير حول قيادتها التقليدية المتمثلة بحزب المؤتمر الوطني الافريقي الذي كان يرأسه نلسون مانديلا ، بينما استأثرت بقايا نظام بروتليا العنصري على تأييد الأقلية من البيض ، وحتماً ستشهد هذه التجربة الفتية ظهور كتل حزبية جديدة يساعدها في ذلك نظام التمثيل النسبي المتبع هناك.

ولا يفوتني ان اذكر ان بعض الاكاديميين المتخصصين في النظم الانتخابية ينتقدون طريقة تقسيم الدوائر في ضل النظام الاتحادي كونها لا تمثل عدالة في التمثيل ولاتعكس الاهمية العددية في الوحدات المكونة للاتحاد الفيدرالي لانه غالباً ما تتساوى الولايات في عدد الممثلين داخل مجلس الشيوخ أو مجلس الولايات أوالاقاليم بغض النظر عن كثافتها السكانية ، اذ يتمثل كل كانتون في سويسرا بنائبين في المجلس الاعلى (مجلس الشيوخ) وممثل واحد لكل نصف كانتون، علماً ان كانتون بيرن يقطنه اكثر من مليون نسمة بينما لايتجاوز عدد السكان في كانتون آخر على عشرين الف نسمة ..كما يمثّل كل ولاية شيخان في مجلس الشيوخ الامريكي.

اعتماد نظام القائمة المغلقة ،وكان هذا النظام أسهل للناخب وللاحزاب والكيانات السياسية وكذلك للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

وكان معدل الوقت الذي يحتاجه الناخب خلف كابينة الاقتراع هو دقيقة واحدة ، علماً أن عدد الناخبين في كل محطة انتخابية هو بحدود ٥٠٠ ناخب، وكان عدد مرشحي مجلس محافظة بغداد ١٢٠٧ مرشحا يمثلون ٥١ كياناً سياسياً تنافسوا على مقاعد مجلس المحافظة البالغة ٥١ مقعداً ، فلو تم اعتماد القائمة المفتوحة على مستوى المحافظة وهو الخيار المطروح حالياً عند استبعاد الحلول المتعلقة بالاحصاء السكاني وتداخل الاقضية بين المحافظات وتداخل المستفدين من البطاقة التموينة بين المناطق المختلفة، ففي هذه الحالة على الناخب ان يملأ قائمة بستين مرشحاً من بين عدد المرشحين المذكورين، ولنتخيل كم يحتاج الناخب وقتاً خلف كابينة الاقتراع لإتمام عملية التصويت، وكم سيكون هذا الامر مرهقاً للناخبين الذين سيشكلون طوابير طويلة جداً أمام محطات الاقتراع، ولن يكون بالإمكان إتمام عملية الاقتراع في يوم واحد.

علماً إن عامل الوقت عامل حساس وحيوي في شفافية الانتخابات، إضافة لذلك فإن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تحرص على أن تجري انتخابات جميع المحافظات في يوم واحد لكثير من الاعتبارات المتعلقة بضروف العراق الاستثنائية.

وإن من المتوقع أن يزداد عدد المرشحين في الانتخابات القادمة كما سيزداد عدد المقاعد، وفقاً لما حدده قانون مجالس المحافظات، حيث من المتوقع أن يكون عدد مقاعد محافظة بغداد ٦٠ مقعداً ، هذا بالاضافة الى الاشكالات المتعلقة بضمان تمثيل المرأة والاقليات، فاستجابة القائمة المفتوحة لضمان تلك الامور تكون بالتأكيد محدودة المرونة.

النظام الانتخابي المقترح

وفي رأيي أنه إن أريد تبني نظام بديل لانتخابات مجالس المحافظات فيمكن تجاوز هذه المشاكل والتوفيق بين الرغبات المختلفة عن طريق الجمع بين نظامين مختلفين ، والشكل المقترح للنظام الانتخابي يكون عبر الجمع بين نظام التمثيل النسبي ونظام الاغلبية (الفائز الاول) باعتبار كل محافظة دائرة واحدة، وعلى النحو التالي:

تقدم الاحزاب والكتل السياسية قوائم باسم مرشحيها للمقاعد المخصصة لمجلس المحافظة ويقترع الناخب بأن يختار أولاً الحزب المفضل لديه ويصوت لمرشح واحد داخل قائمة هذا الحزب أو أن يكون له الخيار بالتصويت للقائمة أو لشخص واحد داخل القائمة، وبعد الانتهاء من عملية التصويت والانتهاء من العمليات الاولية الخاصة بمعرفة الحدّ الطبيعي (العتبة) – وهو حاصل قسمة الاصوات الصحيحة على عدد المقاعد المخصصة لمجلس المحافظة – يتم احتساب نسبة الاصوات التي حصل عليها كل حزب أوكيان سياسي، فلو حصل الحزب على ٢٠٪ من الاصوات يحصل على ٢٠٪ من المقاعد، على أن توزيع هذه المقاعد على مرشحي هذا الحزب يتم عن طريق نظام الاغلبية وفق ما حصل عليه كل مرشح.

هنا يمكن تصور أن يحظى بعض المرشحين داخل القائمة على أغلبية الاصوات بما يتجاوز العتبة فيصار تحويل الاصوات الفائضة الى مرشحين بنفس القائمة وحسب نظام الاغلبية.

أما عن ضمان نسبة تمثيل النساء فهناك خياران لضمان تلك النسبة:

الاول عن طريق حجز مانسبة ٢٥٪ من المقاعد الشاني هو ان يتم استبدال الربع الاخير من المرشحين الفائزين في القوائم والذين حصلوا على اقل الاصوات بالنساء اللاتي حصلن على أعلى اصوات دون ان يبلغن العتبة.

ويمكن تصميم ورقة الاقتراع بأحد الشكلين الآتيين:

الاول أن تكون ورقة الاقتراع على شكل كرّاس ، كل ورقة منه تختص بحزب تضم إسم الحزب وشعاره وأرقام وأسماء المرشحين.

الثاني أن تكون ورقة الاقتراع كتلك التي تم اعتمادها في الانتخابات السابقة ويذكر فيها اسم كل حزب وشعاره ، وتحت الاسم مربعات صغيرة تحتوي على ارقام كل رقم منها يمثل أحد المرشحين، أو تذكر أسماء الكيانات السياسية في ورقة الاقتراع مع وجود مربع مقابل كل منها، وأسفل هذه الورقة مربع واحد يضع فيه الناخب رقم المرشح الذي يريد أن ينتخبه.

وهناك نوع من التوافق لدى الكيانات السياسية في تبني هذا النظام لانتخابات مجالس المحافظات التي ستجري في أكتوبر– تشرين الأول المقبل.

مزايا وعيوب النظام المقترح

ان أهم مزايا هذا النظام المقترح لانتخابات مجالس المحافظات هو تمكين الناخب من التصويت لمرشح واحد في القائمة أو للكتلة وبدون مراعاة للترتيب الذي وضعه الكيان السياسي، وهنا تظهر إرادة الناخبين في اعادة ترتيب المرشحين حسب استحقاقاتهم وحسب الاصوات التي سيحصلون عليها.

وهو يجمع بين نظام التمثيل النسبي ونظام الاغلبية من جهة ، ونظام القائمة المغلقة والقائمة المفتوحة من جهة اخرى.

كما ان هذا النظام يحفظ قدراً كبيراً من النسبية يساعد على تلافي عيوب الدوائر أحادية التمثيل ، فهو أكثر سهولة مقارنة بالقائمة المفتوحة من حيث الوقت الذي يحتاجه الناخب ومن حيث العدّ والفرز وكذلك بالنسبة للقضايا اللوجستية الخاصة بمواد الاقتراع..

أما عيوب هذا النظام فتتمثل في كونه لايمثل قدراً كبيراً من العدالة في توزيع المقاعد داخل القائمة الواحدة، فقد يكون هنالك فارق كبير بين المرشحين داخل القائمة ، وخاصة اذا ركّز الناخبون على بعض المرشحين داخل القائمة مما يجعله أقرب الى القائمة المغلقة ، حيث تتوزع الأصوات الفائضة لأحد المرشحين على زملائه الآخرين في نفس القائمة، وهذا يؤدي الى فوز بعض المرشحين بأصوات لم يستحقوها.

واذا كان من الممكن حل مشكلة تمثيل المرأة بالطرق التي ذكرناها فإن هناك مشكلة أخرى تبقى قائمة ، وهي مشكلة الأقليات حيث لاتتوفر قاعدة بيانات بعددهم ومناطق تواجدهم، ولحلّ هذه القضية شكّل مجلس النواب لجنة من ممثّلي الاقليات فيه، لغرض وضع دراسة بهذا الخصوص.

علماً ان قضية تمثيل الأقليات تكون أكثر تعقيداً في ظل الدوائر المتوسطة عما هو عليه في الدوائر الصغيرة أحادية التمثيل أو الدائرة الكبرى التي تعتبر أقليم الدولة دائرة واحدة ، حيث تحلّ هذه المشكلة.

وفي النهاية ينصح المتخصصون في الانظمة الانتخابية بأن لايتم الانتقال من نظام الى نظام آخر مختلف تماماً ، وإن عملية التدرج في تبني الانظمة عملية مهمة جداً تأخذ بنظر الاعتبار وعي الناخب وطبيعة النظام السياسي و طبيعة المجتمع.

انتخابات مجالس المحافظات غير المنتظمة باقليم في العراق

بتاريخ ١٩ /٣/ ٢٠٠٨ صادق مجلس الرئاسة على قانون ينص على اجراء انتخابات مجالس المحافظات في موعد اقصاء الاول من تشرين الاول المقبل( ) على ان يشرع مجلس النواب قانون للانتخابات خلال ٩٠ يوم من صدور القانون المذكور.

وهناك جدل كبير حول نوع النظام الانتخابي الواجب تبنية في انتخابات مجالس المحافظات وقد تحدثنا في بداية البحث عن أن تبني أي نظام انتخابي جديد مرتبط بجملة عوامل سياسية وقانونية وفنية ، وحيث ان تقسيم المحافظة الواحدة الى دوائر على مستوى القضاء او الناحية مرهون بالارادة السياسية لحل المشاكل آنفة الذكر في البحث، فإن الخيارات المتاحة لتغير أوتبني نظام جديد تكون محدودة جداً .

وبالرجوع الى انتخابات مجالس المحافظات السابقة تم اعتبار المحافظة دائرة واحدة مع الا انه لايمكن دراسة النظام الانتخابي بمعزل عن المنظومة الديمقراطية للدولة الاتحادية فقد شهد المفهوم الديمقراطي في ظل الدولة الاتحادية تغليباً لمفهوم المشاركة في صنع القرار السياسي، يضع الوحدات الصغيرة في درجة مساوية الى حد كبير في صنع القرارات والتشريعات الفدرالية .

وبإمكاننا ان نفهم ذلك اكثر عن طريق استقراء النصوص المتعلقة بذلك في الدساتير الفدرالية فقد نص الدستور السويسري على ضرورة استحصال التشريعات على الأغلبية المركبة ، أي أغلبية الشعب السويسري من جهة واغلبية الكانتونات من جهة أخرى، أي أغلبية شعب الدولة الاتحادية وموافقة (١٤) كانتون من أصل (٢٦) كانتون المكونة للاتحاد السويسري.

وكذلك نص الدستور الأمريكي على أن أي تعديل للدستور يجب أن يحظى بموافقة ثلاثة أرباع الهيئات التشريعية للولايات الأمريكية، وذلك على خلفية نشوء الاتحاد الأمريكي الذي نشأ عن اتحاد عدد من الدويلات المستقلة.

وما يعزز رأينا هذا في عدم امكانية اخضاع النموذج الفيدرالي للمفهوم التقليدي للديمقراطية هو خضوعه لبعض التدابير غير المتناسقة في سبيل احتواء نزعة الانفصال ، ولذلك لاتتساوى الوحدات المكونة في التمثيل داخل مجلس الشيوخ في بعض النماذج الفيدرالية، ففي ألمانيا يمثل كل ولاية ثلاثة مندوبين على الاقل، ولكل ولاية يزيد عدد سكانها على مليونين فلها أربعة مندوبين والولاية التي يزيد عدد سكانها عن ستة ملايين يكون لها خمسة مندوبين.

وفي كندا تتمثل المناطق الاربعة الرئيسة في كندا بـ (٢٤) مقعداً لكل منها و يمثل مقاطعة نيوفاولاند (٦) مندوبين ولا يكون لأقاليم السكان الأصليين الا ثلاث مقاعد.

و يُظهر نظام الفائز الأول في انتخابات مجلس الشيوخ الأسباني حساسية النظام السياسي تجاه التسمية الفيدرالية التي يتحاشى الدستور والتشريعات الأسبانية ذكرها ، حيث يتألف مجلس الشيوخ الأسباني من (٢٥٩) عضواً ، ومن المتوقع ان يبلغ (٢٦٤) عضواً ، ويتم تقسم الدوائر وتوزيع المقاعد عليها بقانون يصدر بإرادة ملكية كل أربعة سنوات . ويتمتع قانون الانتخابات الأسباني بسمو يناظر سمو الدستور حيث لايمكن تعديله إلا بإجراءات خاصة ومعقدة.